

سياسة ليكود الاقتصادية الجديدة في إسرائيل

ادى التحول السياسي الذي حدث في اسرائيل اثر فوز كتلة ليكود اليمينية في الانتخابات للكنيست في منتصف ايار من السنة الماضية ، وتسلمها زمام الحكم ، الى تحول اقتصادي ايضا ، لم يسبق له مثيل منذ قيام اسرائيل . ويمثل هذا التحول في اتباع سياسة اقتصادية جديدة تختلف اسسها كلياً عن السياسة القديمة التي اتبعت أيام حكم المعراخ العمالي ، وبالتحديد منذ نشوء اسرائيل . وتمثل السياسة الجديدة وجهة نظر اليمين الاسرائيلي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، التي كان قد تبناها منذ نشوئه في منتصف العشرينات ، والتي تعتمد على قواعد الاقتصاد الحر وعدم تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي ، كأساس لحل مشاكل اسرائيل الاقتصادية المتأزمة . وقد اتضحت بعض جوانب هذه السياسة من خلال تصريحات المسؤولين الجدد في اسرائيل ، بعد تسلمهم الحكم مباشرة ، خاصة وزير المالية وزعيم حزب الاحرار داخيل ليكود ، سيمحا ارليخ ، الذي يعتبر صاحب التخطيط والقرار في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية . ويبدو ان ارليخ يقبض في أفكاره الجزء الأكبر من اراء الاقتصادي اليهودي الاميركي ميلتون فريدمان ، صاحب نظريات الاقتصاد الحر ، التي لم تقبل في معظم بلدان العالم الرأسمالي ، وحتى في الولايات المتحدة . ويبدو ان زيارة فريدمان لاسرائيل بعد الانتخابات الاخيرة مباشرة ، والنصائح التي قدمها للمسؤولين الجدد ، كان لها وقع كبير على مفاهيمهم الاقتصادية والاجتماعية ، رغم الضجة الكبيرة التي اثيرت حولها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، خاصة الهستدروت والعمال .